



الجمعية العمومية - الدورة الأربعون

اللجنة القانونية

البند رقم ٤٠ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة القانونية

إدارة الائتمان في الطيران المدني في الصين

(مقدمة من جمهورية الصين الشعبية)

الموجز التنفيذي

تولى هيئة الطيران المدني في الصين (CAAC) أهمية كبيرة لمسألة إدارة الائتمان. ومع وجود العديد من القواعد واللوائح المعمول بها، طوّرت هيئة الطيران المدني جملة من آليات إدارة الائتمان لكل من المختصين بشؤون الطيران المدني والمسافرين، بحيث تغطي كلا من الشركات والعمليين في صناعة الطيران المدني والنقل الجوي للمسافرين، سواء داخل الصين أم خارجها.

الإجراء: بما أن الجهود ذات الصلة قد أثبتت فعاليتها، فإن الصين ترغب في الحصول على دعم من منظمة الطيران المدني الدولي لزيادة تحسين نظام إدارة الائتمان لديها، كما ترغب في تبادل خبراتها مع سلطات الطيران المدني الأخرى والمساهمة في تعزيز إدارة الائتمان.

الأهداف الاستراتيجية:	السلامة وسعة وكفاءة الملاحة الجوية.
الآثار المالية:	لا ينطبق
المراجع:	ورقة المعلومات (LC/37-IP/2) - التعريف بتدابير إدارة الائتمان لدى هيئة الطيران المدني في الصين (CAAC) الوثيقة (Doc 10114) - تقرير الدورة السابعة والثلاثين للجنة القانونية.

¹ قدمت الصين نسختان باللغتين الإنجليزية والصينية.

١- معلومات أساسية عن إدارة الائتمان وفقا لهيئة الطيران المدني في الصين

١-١ أصدرت الحكومة الصينية في يونيو ٢٠١٤ وثيقة "الخطوط العريضة لبرنامج بناء نظام الائتمان الاجتماعي" (٢٠١٤-٢٠٢٠)، وهي تحدد خارطة طريق شاملة لبناء نظام الائتمان الاجتماعي. وفي مايو ٢٠١٦ أصدرت الحكومة الصينية وثيقة "الآراء التوجيهية لمجلس الدولة بشأن إنشاء نظام متين مشترك لتشجيع المصادقية والمعاقبة على عدم النزاهة من أجل تسريع بناء نظام الائتمان الاجتماعي". ومن خلال إصدار هذه الوثيقة فإنها وضعت متطلبات إنشاء نظام متين مشترك لتشجيع المصادقية والمعاقبة على عدم النزاهة وتسريع بناء نظام الائتمان الاجتماعي مما يسمح بتنفيذ تدابير إدارة الائتمان في جميع القطاعات، بما في ذلك صناعة الطيران المدني.

٢-١ وتولي هيئة الطيران المدني في الصين أهمية كبيرة لإدارة الائتمان في صناعة الطيران المدني، وقد أدرجت تدابير إدارة الائتمان بشكل كلي في تنظيم هذه الصناعة. وفي عام ٢٠١٢، دعمت هيئة الطيران المدني في الصين تدابير إدارة الائتمان أولاً في قطاع إدارة السلامة ومن ثم في القطاعات الأخرى لهذه الصناعة في وقت لاحق بعد أن راکمت الخبرة في مجال إدارة الائتمان. وفي أثناء ذلك، مع تحسن بيئة بناء الائتمان وإدارته في الصين وتعزيز تقدير الكيانات والأفراد لنظام إدارة الائتمان، أُرسيت أسس تنفيذ تدابير إدارة الائتمان في كامل قطاعات هذه الصناعة. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت هيئة الطيران المدني في الصين رسمياً عضواً في المؤتمر المشترك بين الوزارات بشأن بناء نظام الائتمان الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين أتت جهودها لإدارة الائتمان ثمارها كما أثبتت تدابيرها لإدارة الائتمان فعاليتها.

٢- تدابير إدارة الائتمان وفق هيئة الطيران المدني في الصين

١-٢ أصدرت هيئة الطيران المدني في الصين وثيقتين هما "الإجراءات الخاصة بإدارة الائتمان في صناعة الطيران المدني" (تجريبية) و"الآراء المتعلقة بتشجيع بناء نظام الائتمان الاجتماعي من خلال فرض القيود المناسبة على أشخاص محددين يتصفون بدرجة خطيرة من عدم النزاهة، بمنعهم من ركوب الطائرات المدنية لفترات زمنية معينة". وأدى ذلك إلى تطوير أنظمة الائتمان ذات الصلة في مجالات صناعة الطيران المدني والنقل الجوي للمسافرين، وتحقيق تغطية كاملة لكل من شركات الطيران المدني والعاملين والمسافرين، داخل البلد وخارجها على حد سواء. ودخلت هاتان الوثيقتان حيز التنفيذ رسمياً عام ٢٠١٨ وبدأ تنفيذهما فعلياً.

٢-٢ وأصدرت هيئة الطيران المدني في الصين فيما يتعلق بنظام الائتمان الخاص بالشركات والعاملين في قطاع الطيران المدني وثيقة "التدابير الخاصة بإدارة الائتمان في صناعة الطيران المدني" (تجريبية) (يشار إليها فيما يلي بالتدابير) في نوفمبر ٢٠١٧. وتغطي الوثيقة ٢٣٣٦ عاملاً إدارياً محلياً (باستثناء وكلاء المبيعات والشحن) و١٠١٥ منظمة تعمل في البلد وتحمل تراخيص هيئة الطيران المدني، بالإضافة إلى ١٧٧ شركة طيران أجنبية أو إقليمية تُشغل رحلات إلى الصين، إضافة إلى الأفراد المعنيين الذين يشاركون في أنشطة الطيران المدني. وتنظم التدابير أيضاً جمع المعلومات الائتمانية الخاصة بصناعة الطيران المدني واستخدامها وإزالتها. وقد أدرجت وثائق تقييم الائتمان ضمن مجالات الطيران المدني المهنية وطوّرت سجلات للمعلومات بشأن الأفعال العامة غير النزيهة ومعلومات أخرى بشأن الأفعال غير النزيهة الخطيرة للأطراف المعنية الإدارية، في شكل قائمة رمادية وقائمة سوداء. ويخضع الطرف الإداري ذو السجل الائتماني السيء بسبب أعمال غير نزيهة عامة إلى إدارة صارمة على النحو الملائم، فيما يخضع الطرف الإداري ذو السجل الائتماني السيء بسبب أفعال خطيرة غير نزيهة لتدابير عقابية مشتركة وفق أشكال متعددة وبمقتضى معايير أشد صرامة، وذلك للوصول إلى نتيجة فرض قيود شاملة وعمامة بسبب فعل غير نزيه واحد". وساهمت التدابير منذ أن دخلت حيز التنفيذ التجريبي في ٢٠١٨/١/١ في تعزيز بناء ثقافة الائتمان في صناعة الطيران المدني وكذلك حماية أنشطة الطيران المدني المنظمة وتعزيز النمو السليم لهذا القطاع.

٣-٢ وتُقسم التدابير الأفعال الخطيرة غير النزيهة إلى ١٥ فئة، وسُجّل المنظمات ويُسجّل الأفراد الذين ارتكبوا هذه الأفعال في قائمة المعلومات الخاصة بالأفعال الخطيرة غير النزيهة في صناعة الطيران المدني. وتشمل هذه الفئات ما يلي:

- (أ) الأفعال المدرجة ضمن "القائمة السوداء للوحدات غير النزيهة فيما يتعلق بإدارة السلامة" أو "القائمة السوداء للأشخاص غير النزيهين فيما يتعلق بإدارة السلامة" استناداً إلى "تدابير إدارة الأنشطة غير الموثوقة في قطاع الطيران المدني في الصين" (MDAS2016-01)؛
- (ب) أعمال نقل البضائع الخطرة التي تنتهك اللوائح وتتسبب في حوادث نقل البضائع الخطرة وكذلك رفض اتخاذ التدابير التصحيحية؛
- (ج) الأعمال المتعلقة بالفشل في تنفيذ متطلبات العمل الأمني التي تنص عليها هيئة الطيران المدني في الصين، مما يؤدي إلى حوادث خطف الطائرات أو تفجيرها أو غيرها من الأحداث الجسيمة مثل التدخل غير المشروع أو الأحداث الإرهابية العنيفة أو الاختراق غير القانوني للمناطق المقيدة في المطارات والوصول إلى الطائرة، وكلها أعمال تخضع للمساءلة الأمنية؛
- (د) الأفعال البشرية التي تسبب حوادث شديدة الخطورة في سياق التفقيش الأمني؛
- (هـ) الأفعال المتعلقة بالتشغيل غير المرخص؛
- (و) التحايل في عطاءات مشاريع الطيران المدني ومنشأته؛
- (ز) أفعال التسعير التي تنتهك القوانين واللوائح وتشكل ظروفاً خطيرة وفقاً لقواعد الطيران المدني الصينية بشأن أسعار النقل المحلي؛
- (ح) التخلف عن الدفع لصندوق تنمية الطيران المدني الصيني في ظل ظروف خطيرة؛
- (ط) أعمال سوء إدارة خدمة النقل التي تنتهك مصالح العملاء بشكل خطير وتتسبب في وقوع أحداث جماعية ذات آثار اجتماعية وخيمة، مع رفض الجهة المسؤولة اتخاذ التدابير التصحيحية أو تحسين الخدمة؛
- (ي) الأفعال التي يُعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ٣٠ ٠٠٠ يوان أو بإلغاء التصاريح الإدارية أو تعليق العمل أو إلغاء الترخيص الإداري من قبل الأجهزة الإدارية التابعة لهيئة الطيران المدني في الصين؛
- (ك) رفض أو تجنب تنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الإدارية لهيئة الطيران المدني رغم القدرة على تنفيذها؛
- (ل) تقديم مواد مزورة أو شهادة كاذبة عند التقدم بطلب للحصول على تصريح إداري أو أثناء عمليات التفقيش والتحقيقات وتقييمات الأجهزة الإدارية التابعة لهيئة الطيران المدني؛
- (م) الأفعال غير النزيهة العامة من نفس الصنف التي يتكرر حدوثها أكثر من مرتين خلال عام واحد؛
- (ن) الأفعال التي حددها نظام التصنيف الائتماني الميداني المهني لهيئة الطيران المدني كأفعال خطيرة غير نزيهة؛
- (س) الأعمال التي تُصنّف غير نزيهة وخطيرة بموجب قوانين أو لوائح أو قواعد إدارية أخرى أثناء أنشطة الطيران المدني.

٤-٢ وتنص التدابير أيضًا على أنه عندما يُدرج كيان ما ضمن السجل الائتماني بسبب الأفعال المذكورة أعلاه، ينبغي كذلك إدراج تلك الأفعال بوصفها أفعالاً غير نزيهة خطيرة في سجل الائتمان الفردي لكل من الممثل القانوني والشخص الرئيسي المسؤول والأشخاص الآخرين ذوي المسؤوليات المباشرة. وبحلول ١/٤/٢٠١٩، ضمت قائمة المعلومات بشأن الأفعال غير النزيهة الخطيرة في صناعة الطيران المدني" التي نشرتها هيئة الطيران المدني ما مجموعه كيانان اثنان وأربعة عشر فرداً. وارتكب الكيانان أعمالاً من الفئتين العاشرة (X) والحادية عشرة (XI)، مما أدى أيضاً إلى إدراج شخصين في القائمة، فيما ارتكب الأفراد الاثنا عشر الآخرون أعمالاً من الفئة العاشرة (X).

٥-٢ واجتذبت قائمة الفئات الخمسة عشرة للأفعال غير النزيهة الخطيرة اهتماماً كبيراً في صناعة الطيران المدني على نحو ملحوظ، مما دفع المنظمات والأفراد المعنيين إلى تحسين أدائهم الائتماني وتجنب انتهاك تلك الأفعال، ويمكن بالتالي من تحسين الأداء الائتماني العام لهذه الصناعة.

٦-٢ وفي مجال النظام الائتماني للمسافرين جواً، أصدرت هيئة الطيران المدني وثمانى إدارات أخرى وثيقة "الآراء المتعلقة بتشجيع بناء نظام الائتمان الاجتماعي من خلال فرض القيود المناسبة على أشخاص محددين يتصفون بدرجة خطيرة من عدم النزاهة، بمنعهم من ركوب الطائرات المدنية لفترات زمنية معينة" (المشار إليها فيما يلي بالآراء) وذلك في مارس ٢٠١٨. وتنص الآراء على أن المسافرين الذين يخضعون لعقوبات إدارية أو تلاحقهم أجهزة الأمن العام بتهم جنائية لقيامهم بأفعال محددة في المطارات أو داخل الطائرة، ينبغي أن يدرجوا في قائمة الركاب المحظورين من رحلات الطيران المدنية، كما ينبغي تلقائياً رفض طلباتهم الإلكترونية لشراء التذاكر بواسطة نظام حجز التذاكر، طيلة عام واحد. وهناك تسع حالات مفصلة كالتالي:

- أ) اختلاق معلومات إرهابية كاذبة تتعلق بأمن الطيران المدني أو نشرها عن قصد؛
- ب) استخدام وثائق مزورة أو مزيفة أو الاحتيال باستخدام شهادات هوية أو وثائق صعود إلى الطائرة تعود لأشخاص آخرين؛
- ج) عرقلة عمل مكاتب تسجيل المسافرين وممرات التفتيش الأمني وبوابات الصعود إلى الطائرة واحتلالها بالقوة أو التسلل إليها؛
- د) حمل البضائع الخطرة والسلع المحظورة والمواد المقيدة المحددة في القوانين واللوائح الوطنية أو إيداعها؛ أو تعمد إخفاء المواد التي لم تذكرها القوانين واللوائح الوطنية في حين أنها يُحظر أو يُقيد حملها داخل الأمتعة المحمولة يدوياً أو المسجلة بموجب لوائح وقواعد الطيران المدني؛
- هـ) الصعود عنوة على متن الطائرات واحتلالها أو اعتراضها بالقوة والدخول إلى مقصورة القيادة والمدارج وساحات خدمة الطائرات أو اقتحامها باستخدام القوة؛
- و) إزعاج أطقم الطائرة وموظفي التفتيش الأمني والتسجيل أثناء أداء واجباتهم أو تحريض الآخرين على منعهم من أداء واجباتهم؛ أو ارتكاب اعتداءات بدنية أو التهديد بارتكابها؛
- ز) زعزعة نظام المقصورة عن طريق شغل المقاعد وخزائن الأمتعة بالقوة والشجار وإثارة الشغب والإضرار المتعمد والسرقه وفتح الطائرات أو منشآت وأجهزة الطيران بشكل غير قانوني؛
- ح) إشعال النار أو التدخين أو استخدام المعدات الإلكترونية بطريقة غير قانونية في الطائرة مع تجاهل التعليمات بالتوقف عن ذلك؛
- ط) سرقة أمتعة الآخرين في الطائرة. وكل ما ذكر أعلاه هي أفعال تهدد سلامة الطائرات أو التفتيش الأمني وسلامة التشغيل والنظام العام.

٧-٢ ويندرج ضمن نطاق الحماية أيضا حدوث الأعمال المذكورة أعلاه على متن الطائرات الأجنبية، وسيُدرج الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأعمال في قائمة المسافرين المحظورين من رحلات الطيران المدني من قبل هيئة الطيران المدني بعد أن تطبق أجهزة الأمن العام الصينية اختصاصها وفقًا للقانون والعقوبات المفروضة. ويوضح هذا النظام تصميم الحكومة الصينية على اتخاذ المبادرة للحفاظ على نظام الطيران المدني الدولي والمحلي وتطويره ومكافحة الأعمال غير القانونية والإجرامية التي تهدد سلامة الطيران المدني وتنظيمه. ولا شك أن هذا النظام سيعزز النمو الآمن والمنسق للطيران المدني في الصين وحول العالم. وقد دخلت الآراء حيز التنفيذ في ١/٥/٢٠١٨. ونشرت هيئة الطيران المدني في ١٠/٤/٢٠١٩ ثمانية أعداد من قائمة حظر المسافرين الذين ارتكبوا أعمالا غير نزيهة خطيرة من استخدام الطائرات المدنية شملت ٧٥١٧ شخصا. وقد نتج عن نشر القائمة طائفة واسعة من الآثار الإيجابية على المجتمع، حيث **عززت** بشكل فعال إدارة الائتمان المدني وضمنت سلامة الطيران المدني وأمن الطيران.

٣- الخلاصة

١-٣ بما أن تدابير إدارة الائتمان هذه قد أثبتت فعاليتها، تود هيئة الطيران المدني في الصين أن تطلب الدعم من الايكاو لزيادة تطوير الأعمال ذات الصلة. وإذا أقرت الجمعية العمومية ضرورة تعزيز تدابير إدارة الائتمان، فإن هيئة الطيران المدني في الصين على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة وتبادل الخبرات والدروس المستفادة مع سلطات الطيران المدني في البلدان الأخرى.

- انتهى -